

الفصل السادس

ضمانات استمرار تطبيق نظرية المعاملات

خلق الله الإنسان من تراب الأرض، ثم خلط التراب بالماء فأصبح طيناً لازباً، وترك الطين فترة فأصبح حمأ مسنوناً، وبعد تبخر الماء أصبح الخليط صلصلاً كالفخار تشكل منه جسد الإنسان، ثم نفخ الله من روحه في هذا الجسد المادي فأكمل خلق الإنسان.

من ذلك يتضح أن خلق الإنسان يجمع بين المادة والروح، في توازن دقيق يتيح للإنسان أن يتعامل مع الأرواح والمسخرات بخاصيته المادية المتمثلة في جسده المخلوق من جنس ما يتعامل معه، وفي ذات الوقت يتفهم المعنويات ويستطيع التعامل مع العلويات بخاصية الجانب المعنوي في خلقه متمثلة في الروح، وإذا فقد الإنسان التوازن بين المادة والمعنى فيه يخرج عن طبيعة خلقه؛ فيجنح الإنسان إلى عالم الشياطين إذا ما طغى فيه الجانب المادي على الجانب المعنوي، ويميل إلى الملائكية إذا ما طغى الجانب المعنوي على الجانب المادي.

ويحفل تاريخ الإنسانية بسير رسل وأنبياء يقومون بكل الصبر والمعاناة والجهد بشحن الجانب المعنوي في أقوامهم لتوثيق صلتهم بالله عز وجل، وكان كل نبي أو رسول يأتي على قدر مع قومه كلما طغى الجانب المادي في الإنسان على الجانب المعنوي فيه، والذي يتراجع في هذه الحالة فتكون رسالة الأنبياء والرسل هي شحن الجانب المعنوي ودعمه حتى يتوازن مرة أخرى مع الجانب المادي، وتلك عبرة إرسال الرسل؛ فيهم يدرك الله عز وجل الإنسان بروحمته وتصحيح مساره.

وصاغت شريعة الإسلام علاقة الإنسان بربه، وتعاملاته مع المسخرات، ومع غيره من بني الإنسان أفراداً أو جماعات، بصيغة متوازنة بين المادة والمعنى على الوجه الذي يظهر بجلاء في عرضنا لعناصر نظرية المعاملات في الإسلام على مدار الصفحات السابقة. وتحقق ذلك التوازن بالحرص على أن تسمو المعاملات المادية وتتجرد من شرور المادة في ذات الوقت الذي مزجت فيه المعنويات بمتطلبات الحياة المادية.

إذن فالضمانة الأولى لاستمرار تطبيق نظرية المعاملات في الإسلام تكمن في تحقيق التوازن بين المادة والمعنى، ذلك التوازن الذي يتوافق تماماً مع طبيعة خلق الإنسان وتكوينه فلا تناقض بين النظرية والقائم بالتطبيق، ولا تناقص بين الإنسان وبين طبيعة خلق الكون الذي يتصف خلقه بالتوازن التام في كل جزئية من جزئياته بما في ذلك المسخرات التي يتعامل معها الإنسان.

ولكي تضمن شريعة الإسلام استمرار وجود التوازن بين المادة والمعنى في الإنسان، دونما انتظار لنبي أو رسول يعيد التوازن بين الخاصيتين (المادة والمعنى)، إذا ما أفتقد ذلك باعتبار أن الدين الإسلامي هو الدين الخاتم، ولا نبي ولا رسول بعد محمد ﷺ فقد رسمت الشريعة الإسلامية حركة الإنسان في حياته في إطار ذي أربعة أبعاد على النحو التالي:

البعد الأول: صالح الفرد

البعد الثاني: صالح المجتمع

البعد الثالث: صالح الفرد في الحياة الدنيا

البعد الرابع: صالح الفرد في الآخرة

ومن النظرة الأولى يتضح أن الأبعاد الأربعة تنطوي على توازين:

الأول: توازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع:

وهذا التوازن يهدف إلى عدم السماح بطغيان صالح المجتمع على صالح الفرد، فالفرد في ظل الشريعة الإسلامية مكفول له حرية السعي وجني ثمار سعيه، ولا يجوز للمجتمع أن يحرم الفرد من ناتج سعيه ولا يضع العقبات في طريق سعي الأفراد، وفي ذات الوقت لا يجوز للفرد تملك مقدرات المجتمع مثل الطرق والمرافق والخدمات العامة التي تم إنشاؤها من أموال الأفراد على الشيوع، كما لا يجوز للفرد أن يملك مصادر المياه وبصفة عامة لا يجوز للفرد بل ويمنع من تملك كل ما من شأنه تمكينه في التحكم في مجموع الأفراد أو أغلبهم.

ومن المهام الأساسية لأي حاكم الحفاظ على التوازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع، ومنوط به التدخل بصلاحياته وسلطاته لإعادة هذا التوازن إذا ما أفتقد.

إذن فالضمانة الثانية لاستمرار وتطبيق نظرية المعاملات في الإسلام هي سلطة وحكمة الحاكم، ومسئولته في الحفاظ على التوازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع.

الثاني: توازن بين صالح الفرد في حياته الدنيا وصالحه في الآخرة.

هذا التوازن بين قوتين داخل الإنسان الواحد هو توازن ذاتي لذلك فضمان استمراره منوط بالفرد ذاته، لذلك يعتمد التطبيق في نظرية المعاملات في الإسلام على تدعيم وترسيخ إيمان الفرد بربه، وأنه سبحانه وتعالى مالك النعم بيده أنه (1)